جاءت دولة قطر في المرتبة الأولى على قائمة مجلة فوربس الأمريكية لأغنى دول العالم في العام 1102، وأتت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز السادس، وحلت الكويت في المركز الـ51 ضمن القائمة.

وقالت "فوربس": "تصنيف هذه الدول الثرية كان وفق حصة كل فرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمعدل بحسب القوة الشرائية لنحو 281دولة".

واستعانت المجلة ببيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي لعام 0102، وهي آخر البيانات المتوافرة، بينما كانت أرقام الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول مجرد توقعات.

وتراعي المجلة في تصنيفها هذا تكلفة المعيشة نسبيا، ومعدلات التضخم، بدلاً من معدلات الصرف فقط، الذي قد يحرف الاختلافات الحقيقية في الثروة.

وقال البروفيسور المساعد في علوم الاقتصاديات في جامعة نيويورك، جيان لوتشا كليمنتي: "هذه هي الطريقة الوحيدة المتوافرة لمقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان، وهي أكثر الوسائل المقبولة في الحسابات".

وأشارت المجلة إلى أن الكويت تعتمد على احتياطياتها النفطية في تشكيل نصف ناتجها المحلي الإجمالي على الأقل، وجميع إيراداتها من الصادرات النفطية، وكذلك دخل الحكومة تقريبًا، وبلغ دخل الفرد نحو 38.7 ألف دولار.

إلى ذلك ذكرت المجلة أنه إذا كانت القوة تقاس بالثروة، فيحق لدولة قطر أن تستعرض عضلاتها، باعتبارها أغنى بلد في العالم، ورغم أن عدد سكانها لا يتجاوز 1.7 مليون نسمة، فإن الناتج المحلي لكل مواطن فيها هو الأعلى بين المعدلات الأخرى بفضل انتعاش أسعار النفط واحتياطياتها الضخمة من الغاز الطبيعي.

وبعد تعديل القوة الشرائية، سجلت قطر ناتجًا محليًا إجماليًا لكل فرد يزيد على 88 ألف دولار كما في .2010

وبخصوص أفقر الدول فتقع في قارة إفريقيا، التي تعاني بعض بلدانها من الضعف الاقتصادي والسياسي، جاءت بوروندي وليبيريا وجمهورية الكونغو الديموقراطية، حيث يصل الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد إلى 004، و683، و213 دولارا سنويا على التوالي.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 24/02/2012
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com